**الحراك - الانتفاضة فرصة ألماسيّة، تلقّفوها واقطعوا الطريق على أصل الفساد**

* [العميد البروفسور جان داود](https://newspaper.annahar.com/author/24346-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%88%D9%81%D8%B3%D9%88%D8%B1-%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%AF%D8%A7%D9%88%D8%AF)

* جريدة النهار 29 تشرين الأول 2019 | 00:40

أجزم بحدس، كما بعين ثالثة لا مصلحة لها، أنّ الحراك-الانتفاضة الحاصل إنسانيّ بامتياز وشعبيّ بامتياز. وأُميّز مفردة الشعب في هذا الطرح، عن الشعبوية، لأفترضها هالة ومساحة بشرية تضمّ من لا تبعيّة له إلا لصوت ضميره، ومَن لا مصلحة له مع زعيم ولا مُتزعّم ولا مع أيّ جهة خارجية. وأعني بهم أهل الوعي وغير المدفوعين لخدمة حزب أو تيار أو مشروع ضد إنسانيّ ولا ضدّ الخير العام، ولا ضد العدالة. وكل صوت وإن غرّد منفردا وحمل الصدق والحقيقة ساعياً إلى الخير العام والعدالة الاجتماعيّة يمثّل الشَّعبَ وصوتَه.

الحراك الشعبي الحاصل هو حراك عفوي بالنسبة لأغلبية مَن يتحرّك من دون شك، وهو حراك مشروع ومُبرّر بأحقّية المطالب. ولكنّ لا يغيب عن بال أهل الشّكّ العلمي أنّه مرصود سلفاً مِمّن قرأ جيدا الأزمة واستثمرها، أو سيُجيد استثمارها ولرّبما مهّد لها بتشجيع الفساد لاستثماره. إلّا أنّ هكذا شكّ لن ينفي عن هذا الحراك-الانتفاضة صدقيّته وصفاء دوافعه وقدسيّة كامنة وحقّاً بإصغاء حتى انصياع.

هذا الحراك-الانتفاضة في حال لم يُستثمر من جهات مشبوهة محكوم بالنجاح، وبتحقيق الإرادة الشعبية غداً أو بعد غد أو ما بعد بعد غد. لذا وجب على الجميع أن يقرأ بوضوح، وأن يعي أنّ الحراك ومعظمه قائم بشرائح عمريّة يغلب عليها عمر الشباب لن يعرف فساداً. خاصّة وأنّ الشباب شريحة رافضة للطائفيّة وصادقة في رفضها، ورافضة للاستغلال ومشدودة العزيمة في رفضها، وباحثة عن عدالة اجتماعيّة وحقّ بحياة كريمة وشفافيّة في التواصل واحترام عقلها ووعيها، وباحثة عن النقاء بنقاء فتبقى حُكماً في موقع التخطّي للمسكّنات والوعود المُخدِرة، ولا بُدّ من احترام عقلها وحقوقها وإرادة الحياة لديها. يُثبت الحراك-الانتفاضة أنّ إرادة الشعب تبلورت. ولم يعد ممكناً التغاضي ولا التذاكي ولا التحايل ولا التجاهل ولا المماطلة ولا المداورة وإلا كان المتغاضي والمتجاهل والمماطل والمُداور في موقع حصان طروادة في تخريب الحراك وربّما تخريب الوطن.

نعم، ليس هناك من خارطة للحراك والانتفاضة الشعبيّة. وهذه نقطة تلعب معه وضده. ويبدو أنّ لا قيادات موحّدة للحراك وهذه أيضاً تلعب معه وقد تكون ضدّه في وقت ما. والحراك - الانتفاضة قد يقتصر على أيّام كما أنّه قد يطول. والمبادرات المطروحة والمُتأخّرة زمناً لن تكتب لنفسها أملاً في حال الثّقة المفقودة من الشّعب المُنتفض. فبات من الضرورة تأمين ضمانات للحراك- الانتفاضة ولمستقبل الوطن والدولة في آن. والضمانة التي أقترح (وهو اقتراح قابل للتطوير) هي هيئة وطنية تتكوّن من قضاة حيادييّن حالييّن ومتقاعدين مشهود لهم بالنزاهة وحسّ العدالة، يستعينون بأخصّائييّن في الاقتصاد والمال والقانون والإدارة وأمن المجتمع. وهذه الهيئة تكون الضامنة لإخراج الوطن من حال الفساد والمُتسببين به، وسيكون عليها أن تنصّ وتُصدر خلال ثلاثة أيام من تكوينها قانون استرجاع الأموال المنهوبة، ويتمّ تبنّيه فور صدوره بشكل رسمي (وهذا التبنّي برأينا مشروع وكامن في الدستور إن نظرنا إليه من وجهة نظرالمصلحة الوطنية العليا).

يكون من مهمّات هذه الهيئة الوطنيّة الضامنة:

1- استرجاع الأموال المنهوبة بأسرع ما يمكن.

2- وقف فوري للعمل بالضرائب والقوانين التي تحمل ظلماً بحقّ المواطنين.

3- مراقبة ومتابعة حثيثة للخطوات الإصلاحية المُرتبِطة بإنصاف الناس في طروحات الموازنة.

4- مراقبة كلّ عمل تنفيذي وأو تشريعي صادر أو يصدر، بما يخدم حقوق المواطنين وينصفهم ويعيد إلى الدولة دورها الطبيعي.

5- إقرار العمل بالإصلاحات المطلوبة من الحراك - الانتفاضة ( والإصلاحات المطلوبة واضحة وتغص بها صفحات التواصل).

6- إجراء مناقلات ومحاسبة الفاسدين والمتورّطين بفساد ورشوة في الإدارات العامّة ومؤسسات الدولة.

7- حماية الحريات والحق بالتعبير والالتزام الكامل شكلا ومضموناً بشرعة حقوق الإنسان.

8- السهر على جعل الدولة ربة العمل الأول، والمستثمر الأول لقطاعاتها (النفط، الخلوي، الكهرباء ) مع الحرص على الاقتصاد الحر وتشجيع مبادرات القطاع الخاص.

9- اقتراح ومراقبة سبل وقف الاستدانة وإنهاء الدين العام.

10- التعامل مع التطوّرات والقيام بما يلزم لإجراء انتخابات مُبكرة.

تكون هذه الهيئة مطلقة الصلاحية، سيدة قراراتها، وملتزمة بإرادة الحراك الشعبي ومشروعه، وتكون لها شرعية محليّة وتأخذ من شرعيّتها المحلّيّة شرعيّة دولية وصفة حقّ الطلب من المؤسسات الدولية ما يستوجبه تحقيق غايتها وحقّ التجاوب مع طلباتها. وتكون على صلة مباشرة بالمؤسسة العسكرية في شأن متطلّباتها وأمنها والأمن عامّة لحسن الرعاية وضبط مسار الأمور وتسريع الجانب التنفيذي. ويكون لها الحق في مراجعة أيّة مصاريف لمؤسسات الدولة والتدقيق في حسابات الوزارات ومديريّاتها والمجالس أو الصنادبق الرديفة القائمة. كما يكون لهذه الهيئة الضامنة لمستقبل اللبنانيين الحق في إقصاء مَن تراه مُتورّطا في أعمال استغلال سلطة أو رشوة أو خدمة لأي جهة انتمى ومحاسبته لتأتي بأصحاب كفاءة حياديين ومستقلين.

لم أتحدّث في الضرورة ولا في الأسباب الموجبة، الأمر أكثر من مُلحّ. في الأفق إشارات استعداد للانقضاض على الوطن. تلقّفوا الفرصة يقدّمها لكم الأنقياء. دعونا نستثمر الإرادة الشعبية التي تُبشّر بقيامة واعدة. ودعونا لا نتلهّى بالتساؤل: مَن يشكّل هذه الهيئة؟ إنّ الكلمة الفصل في تشكيلها هي لتاريخ ونظافة أكفّ المرشّحين واستقلاليتهم، وهي لإرادة الحراك الشعبي، رشّح اعضاءَها مَنْ يُرشّحهم.

ختاماً، وكنت قد انتظرت لنشر مقالتي مقرّرات الحكومة، أؤكّد التالي: لم نقرأ في ما أعطته الحكومة للمتظاهرين احتراماً لوعيهم. فلو كان مَن في السّلطة اليوم مكان المتظاهرين المنتفضين أكان ليخرج من الشارع أمام وعود مؤجّلة؟ لا أريد أن أعتقد أنّ الحكومة تريد بقاء المتظاهرين المنتفضين في الشارع من غير دراية، فبخلت في إعطاء الحقوق. لذا، إنّ الحكومة والمنتفضين مدعوون إلى قراءة واعية وحذرة. وبالتالي يجب تشكيل الهيئة الوطنية الضامنة للثقة ولحقوق المنتفضين فوراً، وتبدأ عملها فوراً، إنْ بحضور الحكومة، أو في حال استقالة الحكومة، أو إبّان العمل على تأليف حكومة، أو كان ما كان المسار. الوقت ينفِد. إقرأوا جيّداً الرسائل والإشارات واحذروا أحصنة طروادة. هناك من زرع في غفلة من الجميع، ويستعدّ ليُنبت زرعه وهو يُحضّر زمن قطاف نتمنّى ألا يأتي. إنّ الثمن سيكون باهظاً إنْ لا تُطفأ النّار في مهدها.